

بل كل كلمة قرآن فاطلة والرض يقضه الجوان بما دونها الا انه اخرج اجماعا كذا
 في الكافي ولو قرأ آية قصيرة نلت شهادت قبل سجودها وفي الصلاة صفة سمعت
 من ثقة ان فيه اختار في المشايخ رحمهم الله وفضلها الركوع والسجود والاول
 ان تقول السجدة ان بالجبهة والافت والظان ذكر الالف تساهل في الكافي
 انه لو سجد باحد جانبيه عندك وقاره ان سجد بها دون سجدة وبالساكن وهو
 رواه عنه وفي الصلاة صفة ان لا تضار على احد من ركعتين من غير عذر به اي
 بان السجدة الجبهة فرض على ما صرح في العيون في الصلاة صفة وضع القدم
 على الارض فرض في الخبر لوضع لحد همام وانا لا اخرج جازت كما لو قار على قدم
 واحد ووضع القدم موضع الاصبع ولو واحدة وفي الكفاية عن بعض ان فرضت السجدة
 ويقال بعض لحد همام عندك وانه عند وضع قدم من السجدة الفعلية
 وفي المختصر للكرخي سجدة رفع اصابع رجليه لا يجزئ الغنية هو الصحيح وفي القارورة
 فرض السجدة بتأديت يوضع القدمين واليهة والاشارة وقال العلامة الزهري
 ظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقد فانه اذا رفع القدمين لا يجزئ وذكر
 في بعض النسخ ان فيه روايتين ولا يخفى ان المذكور في المختصر لا يقتضي ما ذكر لعمري
 بل يقتضي خلافه وقد ذكر في خان في فصل الماروهات ولا يسجد اذفا احدى
 قدميه وان رفعها لا يجزئ صلوة وفي المختصر عن الصلاة صفة لو وضع الرجل والقدمين
 ولا يصنع اليدين والركبتين جان وهو قول ابو يوسف رحمه الله ومجايل القوي
 وفي الهداية ان وضعه في سنة عندنا وقال الفقيه ابو جعفر لو وضع ركبتيه
 لا يجزئ وجوب وضع القدمين واليدين والركبتين عند الشافعي في قوله في بعضها
 الاصح الاخرى خاره فاما مالك رحمه الله فقد استشهد من قوله الخيرات السجدة
 وهو قوله في الكافي هو الاصح وقيل قد قرأ الشهادتين والركوع يصنع خاه

خاه فالحق اما بلفظ التاره لم وغير لفظ التاره فرض عند الشافعي وكان المصنف
 اذا عود في الفريض غير الترتيب فيما لا يتكرر في الصلوة على سبيل الغنية وهو
 تكسيرا لانتها وللعقد الاخير لما انه صرح بقضيتها في شرحه للوقاية وفي الكافي
 في هذا الباب ان ترتيب ما لا يتكرر في ركعة كقراءة الفاتحة والركوع وقراءة
 السجدة فرض وهو المنهون من الكفاية كما سيأتي لكن جعله للمصنف كما صرح به في الشرح
 وهو المجهول من الركعة ومن كراهه الكافي ايضا في باب سجد التسوية في ركعة السجدة
 شي من التسوية وواجبها قراءة الفاتحة فيما فرضه في ركعة مما ذكره في فرض
 عند مالك والشافعي وفي رواية عن محمد رحمهم الله على الامام والمأمور معهم **سورة**
 التسوية وهو فرض عند مالك وسبب عند الشافعي وعبادة الترتيب يعني فيما يتكرر
 في الصلوة كالقيام والقراءة والركوع والسجدة على ما ذكرنا وفي الكافي في رعاية الترتيب
 في فصل ركعة في ركعة وفي الهداية رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الاضداد والقيام
 اي ركعة احترامنا عما شرع غيره مكررا ايضا كالركوع فان الركوع بعد السجدة
 لا يقع وقد ابا الاجماع قال المصنف ويحظر بالانفراد بما يتكرر وهو ما يتكرر
 في الصلوة احترامنا عما لا يتكرر ايضا على سبيل الغنية فانه في ركعة التي يتكرر ذلك
 فرض والعقد الاول قد استشهد في الصلوة كلها وهي في الرابعة من الترتيب فرض
 فرض عند محمد وزفر والشافعي رحمهم الله والشهدان نصر في المحيط وفي الهداية
 في باب التسوية هو الصحيح في هذا بقا عند الشهد في العقد الاخير في الوجوب وفي الكافي
 ان ظاهر الرواية هو التسوية في الاول والقياس انه سنة وهو اختيارنا في بعض
 الهداية ماله على ما بالمره وفي الغنية ان المحققين من اصحابنا على التسوية
 في الاصل واجب وهو الاصح لو عند الشافعي في الشهد في الاخير فرض وقيل
 الاصح ان يقولوا بالشهد فيما ولفظ التسوية هو التسوية الاول والثانية